

بين البعث والقاعدة حروب عراقية صغيرة

علاء اللامي*

يشير إلى أن ما كان يوصف بأزمة العمل المسلح بين الجماعات المسلحة بلغ نقطة اللاعودة. إن الخلافات بين البعث والقاعدة ليست جديدة، فقد حدثت مرات عديدة، رغم أن البعث حرص على عدم استفزاز القاعدة أو معاداتها، وسكت طويلاً على الجرائم والعمليات المسلحة الفظيعة التي قامت بها مستهدفة المدنيين العراقيين، ورغم أنه أعلن ذات مرة في بيان علني أن مسلحي التنظيم هاجموا مجموعة من البعثيين كانوا في طريقهم لضرب مواقع لقوات الاحتلال وقتلهم، غير أن الادعاء الأخير للدوري المعروف بميوله النفسية المعقدة فُجر الكثير من الدمامل التي حكمت العلاقة بين الطرفين.

وبقدر ما تبرئ هذه الخلافات والبيانات الحادة ساحة حزب الدوري من تهمة التحالف والتنسيق مع تنظيم القاعدة وامتداده السياسي، «دولة العراق الإسلامية»، فإنها كشفتها وعلى نحو سيئ أمام أنصاره ومؤيديه. صحيح أن حكومة المحاصصة الطائفية برئاسة المالكي دأبت على توجيه اتهامات كهذه إلى الجناح الآخر من البعث، الذي يقوده الضابط محمد بونس الأحمد، وافتعلت أزمة دبلوماسية كبرى مع الحكومة السورية جراء ذلك، وليس إلى جناح الدوري، ولكن ذلك لا يقلل من حدة عداوة هذه الحكومة لهذا الجناح. ليس من المستبعد تماماً أن يكون البعث «جناح الدوري» قد أقام اتِّقافاً سرياً أو تحالف أمر واقع مع تنظيم القاعدة في مرحلة ما، ويمكن التذكير هنا بواقعة اكتشاف أحد المخابى السرية للدوري من قبل القوات الأمنية الحكومية أخيراً على مقربة من مخابى كان يقيم فيها مسلحو القاعدة في منطقة نفوذهم في جبال «حميرين»، ولكنه - البعث - اليوم يحاول جاهداً الاستفادة من حالة التراجع والانتكاف بفعل الضربات القوية التي تلقاها التنظيم من القوات الأمنية، وهو يبذل جهوده في الانتشار والسيطرة الميدانية في مناطق نفوذ التنظيم، غير أن من الواضح أن العمليات المسلحة التي حدثت أخيراً والتي تحمل بصمات التنظيم التكفيري المذكور وذهب ضحيتها المئات من المدنيين العراقيين تؤكد أن المحاولات البعثية لن تجدي نفعاً ولن تحقق أهدافها.

على الجانب الآخر، يقف حزب البعث الآخر «جناح الأحمد» موقفاً أكثر التباساً: فهو على ضعف أدائه العسكري الميداني واعتدال طروحاته السياسية، ومنها دعواته إلى مراجعة تجربة حكم البعث واستعداده للاعتذار للشعب العراقي عن الممارسات السيئة لذلك الحكم، يحوز - وعلى عكس المتوقع - حصة الأسد من غضب وعداء حكم المحاصصة الطائفية. لقد ركز المالكي وحكومته بعد التفجيرات النوعية والدموية التي دمرت عدداً من الوزارات ومقار الهيئات الحكومية الكبرى على اتهام القاعدة والبعث، وتحديداً جناح الأحمد، وحدثت الأزمة الكبيرة المعروفة والتي سلفت الإشارة إليها مع الحكومة السورية، لكنه فشل في تقديم أدلة حاسمة باستثناء عرض شخص معتقل أو أكثر، نسب نفسه إلى الجناح المذكور واعترف بتورطه في تلك العمليات النوعية وبعدها دخلت العلاقة بين الحكومتين العراقية والسورية في حالة توتر وجمود مستمرين لم تؤثر فيها تصريحات المالكي التلطيفية الأخيرة عن «القدر التاريخي المشترك الذي يربط العراق بسوريا ماضياً وحاضراً ومستقبلاً». ويمكن هنا أن نسجل أن البعث «جناح الأحمد» كان قد أعلن على لسان أحد قياديه، وهو الضابط غزوان الكبيسي، ذات مرة على «قناة العربية» أن حزبه لا يمانع في التحالف مع القاعدة إذا كان المستهدف هو «الاحتلال الأميركي والإيراني والحكومة العميلة». ولكن هذا التصريح وحده لا يكفي ليكون دليلاً دامغاً على اتهامات المالكي الذي كَف عن ترديدها حتى في حالة حدوث تفجيرات كبيرة.

وعلى الرغم من محدودية تأثير هذه السجلات الحادة بين بعث الدوري والقاعدة، إلا أنها مع اقتراب استحقاق انسحاب القسم الأكبر من قوات الاحتلال، ستضيف عامل اضطراب آخر، وتفتح جبهة جديدة للصراعات بين الجفاعات المسلحة، وقد تنتقل تلك الصراعات إلى الميدان، ما يحقق للاحتلال مشروعاً في تقريب العراق من حافة «الصوملة» والانتحار الذاتي الشامل ليكون بمقدور الاحتلال فرض شروطه بسهولة وتحويل العراق إلى محمية نفطية أخرى تدور في الفلك الأميركي والغربي إلى جوار محميات الخليج والجزيرة العربية.

* كاتب عراقي

أحدث التسجيل الصوتي المنسوب إلى زعيم أحد جناحي البعث العراقي عزرة إبراهيم الدوري، الذي بثّ بعيد مجزرة الأعظمية التي ارتكبتها مسلحو تنظيم القاعدة، وأعلن خلاله الدوري أن حزبه أصبح المرجعية والحاضنة الفعلية لجميع فصائل المقاومة الجهادية، بما فيها الأحزاب الكردية المعارضة، ردود أفعال مختلفة وحادّة من مختلف الأطراف السياسية والجماعات المسلحة وخصوصاً من تنظيم القاعدة وجبهة الجهاد والتغيير «جامع». وقد تحولت ردود الأفعال تلك إلى سجل عنيف وأقرب إلى حرب إعلامية صغيرة بين التنظيم والحزب. إن أهمية ما حدث لا تكمن في ردود الأفعال الرافضة لمزاعم الدوري في خطابه المسجل بحد ذاتها، بل في المعلومات والمواقف التي كشف عنها خلال السجل والاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها بتحليلها.

جبهة الجهاد والتغيير «جامع» أصدرت بياناً نفث واستنكرت ما أعلنه الدوري، واعتبرته مجرد «تحركات تافهة لا تستحق الرد... وأنها لا تعدو أن تكون حديث خرافة». وأضافت الجبهة في بيانها «إن مقاومتنا للاحتلال وجهادنا له لم يكونا يسيران ضمن خطى حزب الدوري ولا في حدود استراتيجيته، إنما أصلهما نابع من كتاب الله تبارك وتعالى وسنة رسوله «صلى الله عليه وسلم» وسيرة السلف الصالح في جهادهم من أجل دينهم وديفاعهم عن العرض والأرض. وإن أمر المقاومة في العراق لم يعد خافياً على أحد من أن بداياته الأولى إنما اشتعل أوارها بفعل بطولات الشباب المسلم ممن لم يكن له حظ عند الدوري أيام حكم حزبه ولا قبول...». وقالت الجبهة أيضاً إن الاحتلال نفسه يعرف أن هذه الادعاءات - التي وردت في خطاب الدوري المسجل - ليست بصحيحة بل هي محض افتراء.

خروج الخلافات الحادة بين البعث والقاعدة إلى العلن يشير إلى أن أزمة العمل المسلح بلغت نقطة اللاعودة

وقد ردّ البعث «جناح الدوري» على هذا البيان ببيان مضاد قال فيه إن قادة حركة «جامع» «تطاولوا على راية من رايات الجهاد هو المعز بالله عزرة الدوري»، مسجلاً أن العمليات المسلحة التي قام بها الحزب أكثر من العمليات التي قامت بها الجبهة، واستغرق الرد في كلام أيديولوجي طويل وعريض حول علاقة البعث بالإسلام عائداً إلى ما سُمي الحملة الإيمانية (قرارات حكومية لأسلمة مظاهر اجتماعية معينة وممارسات شائعة في الحياة اليومية) التي أطلقها الرئيس المهدوم صدام حسين في سنوات حكمه الأخيرة. أما تنظيم القاعدة، فقد ردّ على زعيم البعث برسالة مفتوحة على لسان أحد قياديه، عبد الله المجاهد. وجاء الرد الذي حمل عنوان «الخائبون حين يزعمون قيادة المقاومة»: تعليق على رسالة المدعو عزرة إبراهيم الأخيرة، أكثر حدة وتشجناً في رفضه لمزاعم الدوري، تكررت فيه بعض المعطيات التي وردت في بيان «جامع». كما وردت فيه معلومة يكشف عنها للمرة الأولى ومفادها أن الدوري فرّ من مجابهة قوات الاحتلال في الجبهة الشمالية ومقر قيادتها كركوك دون أن تطلق القوات العسكرية الضخمة التي كانت تحت أمرته، والمؤلفة من الفيلقين الأول والخامس، رصاصة واحدة على الغزاة أو ضد حلفائهم. كما وقع الدوري بعد ذلك في قبضة مسلحي القاعدة في منطقة «بيجي» وأنهم جرّده من السلاح الشخصي هو وعناصر حمايته، ثم «أطلقوا سراحه بعدما أدركتهم الشفقة به... وقالوا لهم لستم أهلاً لأن تركبوا هذه المراكب وتحملوا هذه الأسلحة، فقد فررتم من الزحف وخنتم الأمانة فاذهبوا إلى أهلكم شيئاً على الأقدام». وما من سبب يدعو إلى تكذيب هذه المعلومة، وخصوصاً إن أخذت في سياق الأحداث المسبوبة والمعلومات المؤكدة حول الأداء البالغ السوء للدوري وزملائه خلال الحرب، وتحديداً في المراحل الأخيرة من الغزو.

غير أن خروج السجلات والخلافات الحادة إلى العلن، بين البعث والقاعدة وجماعات مسلحة أخرى، وبهذا المستوى من الحدة والعدائية،

في حربهم المقبلة على لبنان... هذا وسواء دفع المعلق الإسرائيلي في «هارتس»، بني زيفر، بعد جريمة «أسطول الحرية» إلى كشف جانب أساسي تورّاتي - أيديولوجي - نفسي في التكوين الصهيوني: عقدة الاضطهاد، وعقدة الرد بالقتل دون تردد أو استثناء...

حوالي 150 جاسوساً كشفوا في لبنان حتى الآن. سيؤدّي ذلك إلى إرباك قدرة «مسلحيهم» أو إضعافها على التنفيذ. لكن الهدف لن يتغير. يجب دائماً افتراض أن إسرائيل تملك وسائل القتل، أو تسعى إلى امتلاكها. سيصبح تنبؤ حكيم «القوات»، لكن من الجهة الثانية ولهدف مضاد تماماً. كلام الوزير السابق وثام وهاب في الأسبوعين الأخيرين لا يصلح هنا أداة للاستدلال. بل هو، بالتأكيد، من قبيل التهديد غير المناسب في هذه الأيام. يجب، دون تردد، لغت النظر إلى أن مثل هذا الكلام قد يمثل مادة لتعميه الحقيقة ولدفع التهمة في غير وجهة الفاعل الحقيقي!

إن ما نودّ لغت النظر إليه إذن، هو، أولاً: التنبّه إلى خطر انتقال إسرائيل إلى تنفيذ اغتيالات في لبنان بهدف الفتنة. وهو ثانياً: التنبّه والحذر حيال خلق مناخات سياسية وإعلامية، تجعل عود الثقب الإسرائيلي، يتحوّل نارا في الهشيم. وهو ثالثاً: اتخاذ سياسات وإجراءات لتحسين الوضع الداخلي اللبناني والعلاقات اللبنانية - اللبنانية. ولن يحصل ذلك إلا بسياسات واعية ومتواصلة ومثابرة، ولو اقتضى الأمر تقديم تنازلات غير أساسية في هذا الحقل أو ذاك، ومن جانب الأطراف الأحرص على إحباط مخطط الفتنة الإسرائيلية، بالدرجة الأولى.

لقد باتت الاستفادة من التجارب السابقة مسألة مصيرية. وهنا يجب الذهاب أبعد فأبعد: من تصحيح لغة التصاريح والمواقف، وصولاً إلى نوعية السياسات والتوجهات، انتهاءً بمقاربة جديدة لسبب الانقسام بين اللبنانيين، الذي يجد مصدره الرئيسي في النظام الطائفي اللبناني، وفي الخلل الذي يراكمه هذا النظام جيلاً بعد جيل، وفتنة بعد فتنة، وأزمة بعد أزمة...

* كاتب وسياسي لبناني

يتردّد يومياً في وسائل الإعلام الإسرائيلية، فضلاً عن المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين. ما يجب نقاشه أو التنبّه إليه هو الصيغ التي ستأخذها عملية الاستثمار الإسرائيلية، في أشكالها المتعددة، إذ إن إسرائيل لن تكتفي، بالتأكيد، بشكل وحيد من محاولات التدخل.

لقد سبق للسيد سمير جعجع، رئيس حزب «القوات اللبنانية»، أن توقع حصول اغتيالات في لبنان: لا بدّ من مشاركة «الحكيم» في مثل هذا التوقع، وإن كان الخلاف «طبيعياً» معه، في هوية الجهة المنفذة؛ لماذا ذلك؟ لأن السيد جعجع لم يوجّه أصابع الاتهام إلى إسرائيل: لا في احتمال تورّطها في اغتيال الحريري، ولا في قبوله مجرد الحديث عن هذا الاحتمال، ولا في تسميتها جهة مرشحة لتنفيذ الاغتيالات. الواقع أن جعجع يحذّر من تكرار الاغتيالات السابقة، وضدّ الجهة السابقة نفسها، ومن جانب الجهة المتهمّة السابقة دون سواها... هكذا يمكن قراءة تحذيره، وليس ثمة احتمال آخر في كلامه!

لكن الاحتمال المرجح موجود في مكان آخر. أما الضحايا، فهم كل من يجري وضع اسمه في لوائح الاستهداف والقتل، ممن يخدم استهدافهم أو قتلهم إدخال اللبنانيين في فتنة داخلية، قد توفر على إسرائيل كلفة العدوان، أو توفر لها فرصة التدخل كحامية لفريق من اللبنانيين ضدّ فريق آخر. أو حتى كمنقمة لدماء الشهيد رفيع الحريري!

لقد كان القتل دائماً وسيلة الصهاينة المفضّلة لتنفيذ أهدافهم. الاغتيالات والمجازر كانت هي الوسيلة الأفعال والأكثر استخداماً. لم يضع الصهاينة حدوداً لجرائمهم ما دامت تحقق الهدف المنشود. آخر ضحاياهم كانوا الأتراك التسعة على «أسطول الحرية»، في آخر شهر أيار الماضي. وقبل أربع سنوات هدّد قادتهم بتدمير لبنان وبيع إعادة الحياة فيه خمسين سنة إلى الوراء. وقبل أسابيع عدّة لم يتردّد قادتهم العسكريون في إعلان استعدادهم لاستهداف المدارس والمستشفيات، فضلاً عن البنى التحتية

ملك محمد السادس

تراجع واضح في مجال التنمية الاجتماعية واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء وتقلص الطبقة الوسطى، كذلك فإن الشجاعة التي فتح بها ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لم تعقبها شجاعة موازية لإغلاقه إلى الأبد ووضع الآليات الضرورية لمنع تكرار ما حصل في الماضي، وذلك عبر تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، القاضي بضرورة إقرار إصلاح نظام الشريعة عميقة، وإصلاح القضاء وإصلاح نظام الشرطة والسجون، وتحقيق درجة من الحكامة الأمنية تمنع انتهاك حقوق الإنسان في مخافر الشرطة، وتنتهي مرحلة المعتقلات السرية التي يستنطق فيها المتهمون في ظروف غير قانونية، وتنتزع فيها الاعترافات بواسطة التعذيب، وخاصة بالنسبة إلى الملفات المرتبطة بمكافحة الإرهاب.

السؤال الذي ربما لم ننتبه إليه جميعاً هو: هل نموذج التنمية «من فوق» الذي يعتمد اليوم سيكون على حساب المؤشرات الديمقراطية؟ وهل دخلنا في مرحلة يتبنى فيها المغرب معادلة «التنمية بدون ديمقراطية»؟

مقترح الحكم الذاتي والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وعدد من المشاريع الاقتصادية الكبرى كلها مبادرات ملكية صرفة، وهناك اهتمام شخصي من قبل الملك بتتبع عمليات الإنجاز والتقييم المرتبطة بهذه المشاريع، بل إن الاهتمام الملكي انصبّ على تدشين بعض المشروعات والخدمات البسيطة في مختلف مناطق المملكة. وهو ما يعني أننا بصدد ترسيخ نموذج تنموي ينطلق من الأعلى ويحصر جميع المبادرات النوعية في أعلى قمة هرم الدولة، وهو ما سيسهم في المزيد من الاعتقاد بأن هناك مؤسسة واحدة هي التي تشتغل في البلاد بينما يغط الجميع في نوم عميق!!

إن «نظرية التنمية من الأعلى» تطرح إشكالاتاً مؤسستياً عميقاً بشأن دور باقي المؤسسات وباقي الفاعلين، وتؤثر بالتالي في صورتهم بالنسبة إلى المواطن العادي.

إن ما تحقق من إنجازات على الصعيد الاقتصادي والتنموي لا ينبغي أن يخفي عنا

ما يرافقه من تراجع على مستوى ثقة المجتمع بالمؤسسات التمثيلية من حكومة وبرلمان ومجالس جماعية، وهو ما تعكسه النسب المتدنية للمشاركة في الانتخابات، وهو موقف يتأسس على كون الانتخابات تنتج مؤسسات بدون قيمة سياسية حقيقية.

من المؤكد أن الخطاب الرسمي يرى أنه لا تراجع عن الخيار الديمقراطي، لكن من المؤكد أيضاً أن جميع المؤشرات المرتبطة بالديموقراطية تعرف تراجعاً مقلقة. فالانتخابات لم تخرج عن سياق الضبط والتحكم رغم تراجع أسلوب التزوير المباشر، وذلك بالاحتفاظ بثغر التقطيع الانتخابي، والتلصق في مراجعة اللوائح الانتخابية، واعتماد نمط اقتراع لا يقطع مع خيار البلقنة، والحرص على عدم اعتماد بطاقة التعريف الوطنية في التصويت. والأخطر من هذا كله هو الاستمرار باعتماد قاعدة «الحزب الأغلب» الذي يتأسس عشية الانتخابات ويحصد الرتبة الأولى من حيث النتائج.

كذلك فإن النيات الطيبة التي جرى بها الحديث عن إصلاح القضاء خلال الإحدى عشرة سنة الأخيرة استنفدت أغراضها وأصبح المغاربة يتطلعون إلى إجراءات ملموسة تعيد إليهم الثقة بالعدالة التي تكون مستأمنة على حقوقهم وعلى مصالحهم وعلى ثرواتهم، على قاعدة المساواة أمام القانون بين الجميع.

كذلك فإن التقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان لا يلغي التجاوزات المرتكبة في هذا الباب، وخاصة بالنسبة إلى المعتقلين على خلفية «مكافحة الإرهاب»، ومن أبرزهم معتقلو ما يسمى «السلفية الجهادية» والمعتقلون السياسيون الستة ومن معهم.

لكن من الإنصاف أن نقول إن الاختلالات ذات الطابع المؤسساتي ليست مسؤولة الدولة وحدها، بل هي مسؤولة الأحزاب السياسية أيضاً، وهو ما يستدعي نقاشاً عميقاً في طبيعة الإصلاحات المؤسساتية والسياسية والقانونية المطلوبة في المرحلة المقبلة.

* باحث، وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية المغربي